الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/1999/3
20 April 1999
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
DOCUMENT SECTION

تقرير

اجتماع فريق الخبراء بشأن آثار المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة على الإحصاءات الاجتماعية
بيروت، ١-٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٤	٢
أولاً- الحضور والافتتاح	٥-٩	٢
ثانياً- رئاسة الجلسات وتنظيم الأعمال	١٠-١١	٣
ثالثاً- وقائع الجلسات	١٢-٥٩	٤
رابعاً- النتائج والتوصيات	٦٠	١٢

المرفقات

المرفق الأول- قائمة بأسماء المشاركين ١٤

المرفق الثاني- تنظيم الأعمال ١٩

99-0441

مقدمة

١- شهدت فترة التسعينات عددا من المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة. وكان الغرض من هذه المؤتمرات هو الإسهام في عملية تشكيل القرن الـ ٢١. وقد تطرقت المؤتمرات إلى قضايا تتعلق بالمشاكل الإنمائية والاقتصادية والبيئية التي تواجه العالم، ومنها على سبيل المثال رعاية الطفل، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والرعاية الصحية، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، وحماية البيئة، ومشكلة البطالة، والقضاء على الفقر وما إلى ذلك. هذا، فضلا عن القضايا المتعلقة برصد ما يتم تنفيذه من أهداف برامج العمل، والمتعلقة بالتعاون الدولي، ودور الأمم المتحدة، ومتابعة الأنشطة على كافة المستويات، الوطني، ودون الإقليمي، والإقليمي والدولي.

٢- وقد حثت هذه المؤتمرات شتى الحكومات على السعي إلى زيادة وعي السكان بالقضايا الإنمائية والبيئية، وعلى وضع ما يلزم من استراتيجيات، وسياسات، وخطط، وبرامج، ومشاريع وطنية لمعالجتها، كما حثتها على تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق أهداف المؤتمرات. وفي هذا الصدد، كلّف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة التنسيق الإدارية، التي يرأسها الأمين العام، بتنظيم أنشطة المنظمة وفقا لأولويات المؤتمرات وأهدافها، وتقديم التوجيه اللازم للأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة على المستوى الوطني.

٣- ونظرا للترابط بين مختلف الإعلانات وبرامج العمل الصادرة عن المؤتمرات، فإن متابعة أي مؤتمر منها لا يمكن أن تتم بمعزل عن المؤتمرات الأخرى، بل إن التنفيذ المتكامل والمتناسق أمر ضروري في هذا الخصوص. وفي إطار دور الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة فيما يتعلق بوضع قائمة بالمؤشرات الكمية والنوعية للتنمية الاجتماعية، وضمان الاتساق بين المؤشرات العالمية المستخدمة في قياس التقدم المحرز، قررت شعبة الإحصاء باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عقد اجتماع لفريق من الخبراء لتناول آثار المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة على الإحصاءات الاجتماعية.

٤- ومن ثم، عقدت شعبة الإحصاء بالإسكوا، "اجتماع فريق الخبراء بشأن آثار المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة على الإحصاءات الاجتماعية". وهو الاجتماع الذي كان مقررا في إطار برنامج عمل شعبة الإحصاء خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وقد عقد الاجتماع في العاصمة اللبنانية بيروت، في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وجرت وقائع اليومين الأول والثاني من الاجتماع في فندق الكومودور في قلب العاصمة، بينما دارت وقائع اليوم الثالث في مقر الإسكوا ببيت الأمم المتحدة. وانصب تركيز الاجتماع على دراسة المؤشرات الأساسية للتقييم القطري المشترك دراسة نقدية توطئة لتقديم التوصيات اللازمة بشأنها.

أولاً- الحضور والافتتاح

٥- شارك في الاجتماع ٢٩ خبيراً من دول الإسكوا ومن المنظمات الدولية والإقليمية (أنظر قائمة المشاركين، المرفق الأول)، وكانوا يتألفون من ثلاث فئات، الفئة الأولى هي فئة منتجي الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية في الأجهزة الإحصائية المركزية، ومستخدمي الإحصاءات الاجتماعية من متخذي القرار وراسمي السياسات وباحثين وأساتذة جامعات وغيرهم؛ أما الفئة الثالثة فكانت من الخبراء الدوليين والإقليميين من المنظمات الدولية العاملين في مجال الإحصاء والمعلومات.

٦- وقد ألقى الدكتور حازم الببلاوي الأمين التنفيذي للإسكوا كلمة الافتتاح، فرحب فيها بممثلي الدول الأعضاء، ومنظمات الأمم المتحدة وهيئاتها، ومراكز البحث العلمي، وبالخبراء ، المهتمين جميعاً بالبيانات الإحصائية المتعلقة بقضايا التنمية البشرية وتحسين نوعية الحياة وأساليب قياسها ومتابعة تطورها.

٧- وأشار الأمين التنفيذي إلى أن حقبة التسعينات شهدت عدداً من المؤتمرات الدولية التي عقدتها الأمم المتحدة وتناولت كثيرا من القضايا. وكان الغرض منها هو الإسهام في تشكيل عالم جديد ينعم بالتنمية والمساواة والسلم في القرن الحادي والعشرين. فقد تطرقت المؤتمرات إلى قضايا تتعلق بالمشاكل الإنمائية، والاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية التي تواجه العالم.

٨- وأوضح الأمين التنفيذي أن الاجتماع الراهن يأتي بعد مضي حوالي خمس سنوات على بدء السعي إلى تشكيل عالم جديد في القرن القادم، ويستهدف الاتفاقَ على مجموعة من المؤشرات الاجتماعية لقياس التقدم الذي أحرزته هذه المنطقة في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية. وأعرب عن أمله في أن يحقق الاجتماع عدداً من الأهداف الرئيسية منها:

(أ) تقييم القدرات الوطنية لبلدان الإسكوا في مجال الإحصاءات الاجتماعية؛

(ب) الاتفاق على برنامج يعكس مجالات العمل التي يجب أن تركز عليها الأنشطة الوطنية والإقليمية في مجال الإحصاءات الاجتماعية؛

(ج) تنسيق الأنشطة الإقليمية المتعلقة بوضع مؤشرات اجتماعية، ومتابعة آثار المؤتمرات العالمية على العملية الإحصائية.

٩- وقد ختم الأمين التنفيذي كلمته بدعوة كل المجتمعين إلى دراسة الأوراق المعروضة عليهم بجدية تامة واعتماد آلية لتنسيق الجهود وضمان تكاملها، معرباً عن إيمان الإسكوا بالعمل المشترك مع كافة الجهات المعنية، ومشيداً بالتعاون القائم بين الإسكوا وبين شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة وبينها وبين الأجهزة الإحصائية الوطنية.

ثانياً- رئاسة الجلسات وتنظيم الأعمال

١٠- تم انتخاب السيد حسين إبراهيم شخاترة من المملكة الأردنية الهاشمية مقرراً للاجتماع. ورأس الجلسات كل من:

- السيد لبيب عبد النور — الجلسة الصباحية لليوم الأول؛
- السيد كمال حمدان — الجلسة المسائية لليوم الأول؛
- السيد حسين سيد — الجلسة الصباحية الأولى لليوم الثاني؛
- السيد رياض طبارة — الجلسة الصباحية الثانية لليوم الثاني؛
- السيد أديب نعمة — الجلسة المسائية لليوم الثاني؛
- السيد محمود عبد الحي صلاح — الجلسة الصباحية والمسائية لليوم الثالث.

١١- وفيما يتعلق بجدول الأعمال، فقد تم إقرار تنظيم الأعمال بصيغته الواردة في المرفق الثاني من هذا التقرير، مع الإشارة إلى أن جلسات اليوم الأخير من أعمال الاجتماع ستكون في مقر الإسكوا ببيت الأمم المتحدة، تيسيرا لمجريات العمل وعلى سبيل التعرف على المقر الجديد للإسكوا في بيروت.

ثالثاً- وقائع الجلسات

١٢- بدأت الجلسة الأولى بكلمة من ممثل شعبة الإحصاء بالإسكوا، عرض فيها للوثيقة E/ESCWA/STAT/1998/WG.3/3، عن مجموعةالبيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا، فأشار إلى أن المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة طرحت مجموعة من المؤشرات الاجتماعية المفيدة، وأن هذه المؤشرات تطورت، على سبيل المثال، من قياس الناتج القومي الإجمالي في السبعينات، إلى قياس معدلات الوفيات ومدى تحسنها، باعتبارها مؤشراً على أن هناك خدمات تقدم بالفعل؛ وما إلى ذلك. كما ذكر أن التسعينات شهدت أيضا حركة في مجال المؤشرات، في عدة اتجاهات، لكن القاسم المشترك كان هو تعظيم الفائدة من المؤشرات الاجتماعية، والآن أصبح هناك ١٥ مؤشراً تقريباً ضمن "مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا"، وهي دليل على وجود نوع من التنسيق بين الأمم المتحدة وبين الدول.

١٣- وأوضح أن أهداف الاجتماع هي أن تدرس كل دولة مجموعة البيانات الدنيا، ومنها الـ ١٥ مؤشراً، للتعرف على مدى صلاحية هذه المؤشرات، ومدى ملاءمتها للواقع، وعلى مشاكل جمع البيانات اللازمة لهذه المؤشرات. وأكد على ضرورة التنسيق بين مختلف الجهات والنظم المعنية بجمع المؤشرات، والتوصل إلى نتيجة مفيدة وناجحة في متابعة توصيات مؤتمرات الأمم المتحدة. واختتم كلمته مؤكدا أن المطلوب من الاجتماع هو استطلاع رأي المجتمعين في مدى كفاية المؤشرات الـ ١٥ التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية الثانية، واعتمدتها أيضاً اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة.

١٤- ثم تحدث ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فعرض للوثيقة E/ESCWA/STAT/1998/WG.3/11 ، وشبَّه الإحصاء "بعمود النور" لأن الغرض منه هو الاستنارة. وقال إن مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ ، طالب بوسائل لقياس الفقر، المطلق والمدقع؛ وباستراتيجية للقضاء على الفقر؛ وطالب ثالثا بالتزامات محددة رقمية وزمنية، أي موقوتة، للقضاء على الفقر خلال فترة زمنية معينة، تحددها كل دولة بناء على ظروفها وإمكاناتها.

١٥- وأضاف أنه رغم تعدد أبعاد الفقر، فإنه لا يقاس في الواقع العملي إلا من خلال بُعد واحد فقط هو الدخل. لكن قياس الدخل، رغم أهميته، يجب أن يكون مستنداً إلى مؤشرات محددة بوضوح ومقبولة من الكافة، وإلى وسائل مسحية صحيحة لرصده. وأكد على أهمية تحقيق التوازن والتكامل بين المعلومات الكمية والمعلومات الكيفية اللازمة لرصد الفقر، وأهمية الاطلاع على آراء الفقراء أنفسهم وعلى نظرتهم إلى أحوالهم وتطلعاتهم. وقال إن تقوية الرابطة بين منتجي البيانات المتعلقة بالفقر وبين مستخدميها مسألة حاسمة في تحقيق الالتزامات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة وفي القضاء على الفقر.

١٦- ثم عرض ممثل الأردن للوثيقة E/ESCWA/STAT/1998/WG./3/12، فقال إن الأردن خطا خطوات جادة في قياس مشكلة الفقر، والوقوف على حجمها، وحِدتها، وخصائصها، لكن يتضح من الدراسات التي تمت في هذا المجال أن المناهج المتبعة في تلك الدراسات مناهج مختلفة عن بعضها، وأن البيانات التي استندت إليها لم تكن في الأصل مصممة لدراسة الفقر، وأنها جميعاً تحتوي على بيانات عن توزيع الدخل، ولا تعطي قياساً دقيقاً للمشكلة؛ وأكد على ضرورة أن يحدد كل بلد خطوط الفقر لديه ليسهل التعامل مع المشكلة في المعالجة والمتابعة.

١٧- وأشار إلى أن الحكومة الأردنية تبنت برنامجاً يستغرق عشر سنوات، ويعتمد على استراتيجية تسير في مسارين متلازمين، المسار الأول يقضي بالتصدي لمسببات الفقر على المدى الطويل من خلال التركيز على قطاعات الصحة، والتعليم، والتكنولوجيا، والمعلوماتية، وصيانة البنى التحتية؛ أما المسار الثاني، فيقضي بالتخفيف من وطأة الفقر في الأمد القصير، من خلال عدة برامج هي إعادة هيكلة صندوق المعونة الوطنية وتوسيع قاعدته؛ ودعم تدريب الفقراء العاطلين وتشغيلهم؛ وتطوير البنى التحتية المادية والاجتماعية؛ وتمويل تنمية المشاريع الصغيرة؛ الى جانب إنشاء "وحدة الدراسات الاجتماعية" في وزارة التخطيط لدراسة الآثار والنتائج.

١٨- وفي أعقاب هذه العروض، فُتح باب المناقشة، فأُبديت بعض الآراء منها ضرورة إلقاء الضوء على موضوع التعليم؛ والافتقار إلى الوضوح في بعض المؤشرات؛ ومعنى الظروف العائلية في بناء مؤشر إحصائي؛ ومدى دقة مسألة دفع إيجار السكن أو عدم دفع الإيجار في قياس الفقر؛ والتخوُّف من وجود نوع من عدم الاستقرار، حيث يُخشى من سرعة تعاقب المقاييس إلى درجة لا تتمكن معها الدول من رسم السياسات وقياس مدى النجاح أو مدى الفشل في التطبيق؛ والاعتقاد بأن ما يسمى بالدلائل المركبة (Composite indicators) تحجب جوانب كثيرة وتحول دون الدخول في تحليل عميق لمؤشر الفقر.

١٩- وأجاب رئيس شعبة الإحصاء في الإسكوا، رئيس الجلسة، بأنه كان هناك اقتراح بالوصول إلى معيار محدد للفقر، إلا أنه بعد ثلاث سنوات لم يتم الوصول إلى مثل هذا المعيار، وبالتالي لا مفر من أن تقوم كل منظمة بقياس الفقر بأسلوبها. كما تحدث أيضا ممثل شعبة الإحصاء فقال إنه يدعو الاجتماع إلى إضافة أية مؤشرات يراها مناسبة إلى مجموعة الحد الأدنى، لتكون بمثابة مجموعة إقليمية من المؤشرات، وقال إن المناقشة ستجري في اليوم التالي من أجل التوصل إلى مؤشرات خاصة بالمنطقة، ونوَّه إلى أن الهدف من الوصول إلى الحد الأدنى من البيانات هو مراقبة تطور تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة.

٢٠- وبعد فترة استراحة، انعقدت جلسة مسائية مهَّد لها رئيس الجلسة بأن السنوات العشر الأخيرة قد شهدت تغيراً أساسياً في مفهوم التنمية كما هو متداول؛ وأن هذا التحول ترك انعكاسات مختلفة على كيفية تحديد الاندماج الاجتماعي وكيفية قياسه، وكيفية قياس التنمية الاجتماعية وما إلى ذلك، مشيرا إلى أن هذا هو نوع من الصعوبات التي تعيشها بعض البلدان في الوقت الحالي.

٢١- عرض ممثل منظمة العمل الدولية للوثيقة E/ESCWA/STAT/1998/WG.3/13، عن التقديرات العالمية والإقليمية للعمالة والبطالة، فأشار إلى جانبين في البيانات هما جانب قابلية المقارنة (Comparability)، وجانب قابلية هذه البيانات "للتضايف" (Additivity)، أي إضافة بيانات بلد إلى بيانات بلد آخر. وقال إن ذلك ممكن بجعل البيانات قابلة للمقارنة من حيث النسب (Ratios)، ثم الانتقال إلى جعلها قابلة للتضايف. وأشار إلى أن منظمة العمل الدولية أخذت اثنين من المؤشرات وأضافت إليهما ١٨ مؤشراً آخر.

٢٢- وفيما يتعلق بالتقديرات، قال إن المنهج المتبع هو التوصل إلى تقديرات عالمية ثم تُجزأ هذه التقديرات حسب المناطق؛ وفيما يتعلق بالتوصل إلى تقديرات إقليمية، فإنها تعتمد أولاً على تقديرات مناطق صغيرة. وقال إن الفكرة هي المزاوجة بين البيانات الوطنية والبيانات الإقليمية، وتتم المزاوجة بطريقتين: طريقة التجميع (Synthetic)، وطريقة التقدير بالاعتماد على النماذج (Model-Based Estimation). وأكد أن الفكرة هي (١) أن الأرقام العالمية والأرقام الإقليمية لها أهمية و(٢) أنه لابد من التوصل إلى الأساليب بطريقة شفافة لإقناع مستخدم البيانات، لأن الأرقام تختلف عن النصوص؛ فالنصوص يمكن أن تعجبنا أو لا تعجبنا، أما الرقم فلا مجال فيه لإعجابنا.

٢٣- ثم عرض ممثل معهد التخطيط القومي في مصر للوثيقة E/ESCWA/STAT/1998/WG.3/6، التي تتناول طبيعة تقارير التنمية البشرية في مصر، وتؤكد رجوعها باستمرار إلى أصل البيانات، مما ساعد على تحقيق نوع من التناسق في قاعدة البيانات؛ وقد صدر ثلاثة تقارير حتى الآن، وجاري الانتهاء من الرابع؛ وفي هذا الصدد، فإن تقرير التنمية البشرية المصري قد أصبح بذاته قاعدة ثرية للمعلومات والبيانات المتنوعة المفيدة للباحثين في كثير من التخصصات، ويجب أن يظل كذلك، هو وكافة التقارير القطرية؛ لكن يعيبها الاعتماد أحياناً على وسائل الإعلام، التي تتأثر باختلاف الانتماءات.

٢٤- وأشار إلى أن الإطار المؤسسي والتنظيمي لقاعدة البيانات في مصر، ومعظم الدول النامية، يحتاج إلى تغييرات جذرية ليصبح أقدر على تلبية متطلبات عصر المعلومات، ويتسنى الوصول إلى المعلومات والبيانات وتداولها. وشدد على أن الفكرة الأساسية هي أن التنمية ليست اجتماعية فقط ولا اقتصادية فقط، لكنها ببساط تنمية بشرية، الإنسان فيها هو الهدف وهو الوسيلة. وقال إن أهم توصية في رأيه هي أن يكون تطوير قواعد البيانات واحداً من الأبعاد الهامة في تقارير التنمية البشرية.

٢٥- ثم تحدث ممثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، فأشار إلى الوثيقة E/ESCWA/STAT/1998/WG.3/2، التي تتناول موضوع المؤشرات الاجتماعية المستخدمة في مصر لمراقبة وتقييم التقدم المحرز في مجال التنمية الاجتماعية. والوثيقة تستعرض توافر البيانات من خلال مجموعة كبيرة من النشرات الإحصائية، سواء في المجال الاجتماعي أو المالي أو الصناعي، أو في مجال الخدمات والسكان.

٢٦- هذا، وتتطرق الوثيقة أيضاً إلى التحديات المطروحة في مجال الإحصاءات، وإعداد المؤشرات الاجتماعية، من حيث التعاريف والمفاهيم والتصانيف المستخدمة، كما تشير بوجه عام إلى عدد كبير من مصادر البيانات الإحصائية الرسمية المعمول بها في مصر.

٢٧- وفي أعقاب هذه العروض دارت مناقشة قصيرة، فأشار رأي إلى وجود تناقض صارخ في المنطقة، والى وجود معدل مرتفع من البطالة مثلاً، وأشار كذلك إلى أن المنطقة تفتقر إلى بيانات إقليمية عن البطالة من جانب منظمة العمل الدولية. وأعرب رأي آخر عن تحبيذه لتعبير "أجر العمل بالساعة" بدلا من " تكلفة العمل بالساعة".

٢٨- وأجيب على ذلك بأن المنطقة بها فعلا بيانات قليلة جداً عن البطالة، وأن الأمر يحتاج إلى بذل جهد إضافي لتوضيح الصورة العامة للعمالة والبطالة. وفيما يتعلق بأجر العمل بالساعة وتكلفة العمل بالساعة، قيل إن "أجر العمل بالساعة" هو نفس المفهوم منظوراً إليه من جانب اليد العاملة، أما "تكلفة العمل بالساعة" فينظر إليه من جانب تكاليف العمل؛ لكن قياس العمالة والبطالة يتم بصفة سنوية ويكون أقرب إلى الكفاءة عندما يتم على مستوى الدول الكبيرة.

٢٩- وفي الجلسة الصباحية الأولى، في اليوم الثاني، تحدث ممثل المكتب الإقليمي لليونسكو للتعليم في الدول العربية، فاستعرض الوثيقة E/ESCWA/STAT/1998/WG.3/5، وقال إن الغرض من تقييم عام ٢٠٠٠، هو رسم صورة واضحة للأهداف الرئيسية التي حددها مؤتمر "جومتيان"، وكذلك تحديد الأولويات والاستراتيجيات التي يمكن الاعتماد عليها من الآن فصاعداً، أي أن المطلوب في الواقع هو متابعة ما تحقق وتنفيذ ما لم يتحقق. وتشير الوثيقة إلى أن "المؤشرات الأساسية للتعليم للجميع" يمكن أن تكون أساساً لإنشاء قاعدة بيانات إقليمية في مجال التعليم، ويمكن لسائر القطاعات أن تحدد بعض المؤشرات

الأساسية القادرة مع بعضها البعض على أن تصوغ " مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا" لكل بلد من البلدان.

٣٠- وتوصي الوثيقة بضرورة تعزيز القدرة الوطنية لكل بلد من البلدان، لتعزيز التخطيط، ورسم السياسات، ورصد القدرات، والتوصل إلى "مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا" المقترحة، وذلك من خلال جمع معلومات موضوعية، موثوقة، وسهلة الفهم، وجيدة التوقيت، وتخزينها، واسترجاعها، ومعالجتها، وتحليلها، وتوفيرها إلى كافة أنواع المستخدمين، ومنهم بالذات المسؤولون عن وضع السياسات، وعن تحليلها، والمخططون، والمدراء، ومتخذو القرار على مختلف المستويات التنظيمية.

٣١- ثم تكلم ممثل الفاو فعرض الوثيقة E/ESCWA/STAT/1998/WG.3/14، وقال إن النظام الإحصائي للفاو يعتمد على الترابط المبني على التوحيد، ولا يعني ذلك فقط وجود قاسم مشترك بين البيانات ولكنه يعتمد على وضع البيانات المجموعة في إطار إحصائي، و يتم تحديث هذه السلاسل كل عام. وأشار إلى قاعدة البيانات الخاصة بالفاو في هذا الصدد، وألقى الضوء على المعنى المقصود بالأمن الغذائي أو بانعدام هذا الأمن.

٣٢- وقال إن الأمن الغذائي بمثابة ظاهرة معقدة، تعزى إلى عدة عوامل تختلف باختلاف الدول والمناطق. وعرض تصوراً للأسباب التي يمكن أن تكون وراء انخفاض استهلاك الأغذية وسوء الحالة التغذوية. هذا، وتتطرق الوثيقة إلى أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، والى دقة المعلومات المطلوبة لتحقيق الأمن الغذائي، والى المناطق والأفراد المعرضين للمعاناة من الجوع وسوء التغذية وغير ذلك من موضوعات الاجتماع.

٣٣- وبعد ذلك، استعرض مندوب سلطنة عمان نظم المعلومات في السلطنة، على نحو ما تعرضها الوثيقة التي تتناول هذا الموضوع، وهي E/ESCWA/STAT/1998/WG.3/7. وهذه الورقة تتناول بالتفصيل وضع الإحصاءات الاجتماعية في السلطنة، فتلقي الضوء على مصادر البيانات المتعلقة بهذه الإحصاءات وعلى الجهات المسؤولة عن الإحصاءات في السلطنة. مع متابعة التطور في العمل الإحصائي الاجتماعي على مدى ١٩ سنة، انتهت بإنشاء لجنة استشارية للإحصاء تضع الخطط والسياسات اللازمة للعمل الإحصائي في عُمان.

٣٤- وأشار في هذا الصدد إلى برنامج عمل تفصيلي للعمل الإحصائي الاجتماعي حتى عام ٢٠١٢، يشمل ضمن ما يشمل، إجراء تعداد للسكان، وعدد من المسوح الأسرية والمسوح المتخصصة. هذا، مع التطرق إلى مركز المعلومات والتوثيق وبيان مراحل تطوره في الماضي والمستقبل، بما يخدم شتى الأهداف التي يتوخاها العمل الإحصائي في عُمان.

٣٥- وفي أعقاب هذه العروض، دارت مناقشة لما جاء فيها، ففي موضوع التعليم، أعرب رأي عن تخوفه من التركيز على التعليم الأساسي وإهمال مراحل التعليم الأخرى، إذ لابد من التركيز على كافة المراحل إلى جانب الاهتمام بالتعليم الأساسي. واقترح رأي آخر وضع نظام يجمل البيانات والمعلومات المطلوبة على سبيل توفير الوقت والجهد. وتساءل رأي عن المقصود بالجمع الإلكتروني للبيانات. كما تساءل رأي آخر عن سبب التركيز على تجميع المؤشرات بدلا من التركيز على مؤشر واحد.

٣٦- وردا على هذه التساؤلات قال ممثل شعبة الإحصاء في الإسكوا إن الورقة الأولى كانت معدة أصلا عن مؤتمر التعليم للجميع الذي يركز على التعليم الأساسي، وكان المفروض أن تتناول التعليم بشقيه، والمؤشرات هي التي تم الاتفاق عليها للمؤتمر وإن كانت توجد مؤشرات أخرى بطبيعة الحال. وقال إن الإسكوا تبني نظام (SIS) وهو لابد أن يكون مرتبطا على نحو ما بنظام الأمم المتحدة.

٣٧- وقال إنه تم الاطلاع أثناء زيارة لعُمان، على النظام المطبق هناك، وفيه أشياء لاستخدام الأجهزة الحكومية، وأخرى للاستخدام خارج السلطنة. كما قال إنه يمكن الاتفاق على كيفية الاتصال بالإسكوا، عن طريق إرسال الاستبيان بالحاسوب، مثلاً. وأوضح أنه توجد استبيانات جاهزة لكن يجب أن تحول إلى رسائل إلكترونية وترسل إلى عُمان. وفي هذا الصدد، يمكن الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء في ظل الفكرة المطروحة عن كيفية الربط بين الإسكوا وبين الدول الأعضاء عن طريق الإنترنت.

٣٨- وفي الجلسة الصباحية الثانية، عرضت ممثلة شعبة الإحصائية للأمم المتحدة، الورقة E/ESCWA/STAT/1998/WG.3/15 عن مؤشرات المساواة بين الجنسين، والملحق التابع لها عن قاعدة البيانات الوطنية المشتركة، وتطرقت إلى فكرة المؤشرات بوجه عام من حيث تعريفها، وتحديدها، وأنوعها، وما تعكسه من مستويات الفروق بين الجنسين، مع التأكيد على أن غياب أية سياسة متعمدة للتمييز ضد البنات والنساء لا يعني عدم الحاجة إلى مؤشرات محددة تلمس الواقع والتغيرات التي تطرأ فيه مع الزمن ، وتكون هاديا لصانعي السياسات عند التخطيط الإنمائي بكل مجالاته.

٣٩- ويتضح كذلك، أنه ما دامت قضايا الجنسين موجودة في كل مجالات المجتمع، فلا بد أن تكون كل المؤشرات شاملة للجنسين. هذا، مع ضرورة إعادة النظر في المؤشرات الموجودة؛ وتحديد مزيد من القضايا التي لها أهمية حاسمة بالنسبة للمرأة والرجل ووضع مؤشرات محددة لها؛ والتأكد من تيسر البيانات اللازمة لهذه المؤشرات؛ وتقييم نوعية البيانات؛ وإتاحة هذه المؤشرات لمستخدميها باطراد؛ وعقد لقاءات دورية بين منتجي البيانات وبين مستخدميها لاستطلاع رأيهم فيها وفي مدى أهميتها.

٤٠- ثم عرض ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، الورقة E/ESCWA/STAT/1998/WG.3/16، التي تركز على المؤشرات الخاصة بالسكان والتنمية، وتناقش أربعة محاور أساسية في هذا الخصوص. كما تناقش نظم المتابعة والتقييم، والمعايير التي تحكم اختيار المؤشرات اللازمة، وأنواع المؤشرات المقترحة؛ وأهمية استفادة الدول من خبرات بعضها البعض في بناء قواعد البيانات، والتي لا بد أن تقوم على أسلوب متدرج وأن تعبر على أولويات البلد.

٤١- وتستعرض الورقة مجموعة الأولويات الجديدة لبرامج الصندوق وأنشطته، والتي تعكس أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامجه، وتؤكد أن الهدف الأساسي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في هذا المجال هو تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وديناميات السكان. ثم تشير إلى قائمة المؤشرات التي اختارها الصندوق في مجا ل استراتيجيات السكان والتنمية، والتي تشمل ١٤٦ مؤشراً موزعةعلى الصحة الإنجابية؛ واستراتيجيات السكان والتنمية؛ والإعلام والتعليم والاتصال؛ ثم مصنفة إلى خمس مجموعات فرعية تغطي السكان في مجالات الاقتصاد؛ والتعليم؛ والبيئة؛ والحكم؛ والتنمية الاجتماعية.

٤٢- ثم تم التطرق إلى تجربة لبنان من خلال الورقة E/ESCWA/STAT/1998/WG.3/8، التي تتناول مقارنة المؤشرات الإحصائية التفصيلية والموجزة. وتوضح الورقة أن الهدف من المؤشرات هو متابعة أنشطة الدولة والهيئات الأهلية في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك متابعة مدى التقدم المحرز

في تنفيذ أهداف وتوصيات المؤتمرات الدولية. وتعقد مقارنة بين مجموعة مؤشرات التنمية البشرية لعام ١٩٩٨؛ ومجموعة مؤشرات قاعدة البيانات الوطنية المشتركة؛ ومؤشرات مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا.

٤٣- وتنتهي الورقة إلى طرح فكرة للمناقشة، يحتاج تنفيذها إلى جهد مشترك من الإسكوا وجامعة الدول العربية، وهي تتألف من نقطتين: (أ) تكوين فرق عمل متخصصة لوضع نماذج استمارات وأدلة تعليمات وقوائم ترميز أساسية في عدد من المجالات الرئيسية، على مستوى الدولة الواحدة وعلى مستوى الدول العربية كلها، بحيث يمكن تعديلها لتتلاءم مع خصوصية كل دولة من الدول العربية على حدة؛ (ب) تحديد أكبر قدر ممكن من المؤشرات الشاملة، ثم يتم من بينها انتقاء المؤشرات الأساسية التي تعطي صورة واضحة عن واقع التنمية ومسارها في كل دولة، لتتسنى المقارنة بين واقع التنمية في مختلف الدول العربية.

٤٤- وفي أعقاب ذلك دارت مناقشة طُرح فيها سؤال عن قاعدة البيانات المشتركة، وأبديت عدة آراء. أما عن السؤال، فألمح ممثل شعبة الإحصاء في الإسكوا إلى الجهد الكبير الذي بذل في تشجيع الحكومات على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة المؤتمرات الدولية، وبالفعل كان هناك التزام من جانب الدول لكن لم تكن هناك مؤشرات، ومن ثم تم النظر في بناء قاعدة بيانات من المؤشرات والبدء منها في قياس التقدم المحرز. وكان هناك رأي بأن تعدد المؤشرات المطلوبة يجعل من الصعب على الحكومات أن تلبي كل طلبات المنظمات الدولية.

٤٥- وأشار أحد المشاركين إلى أنه يتم في إطار المؤتمر الواحد إرسال عدد كبير من الاستبيانات، وتساءل عما إذا كان من الممكن توحيد الاستمارات على سبيل التيسير. واقترح أحد المشاركين أن يأخذ الاجتماع بالمؤشرات التي وردت في وثيقة قاعدة البيانات المشتركة (CCA)، وللدول بعد ذلك أن تزيد ما تراه. وعلق رئيس الجلسة بأن هذه الوثيقة تحتوي على مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن تتبع من جميع الدول. وقال ممثل شعبة الإحصاء بالإسكوا إن الوثيقة يمكن أن تكون ممثلة لمجموعة الحد الأدنى الإقليمية التي اعتمدتها الأمم المتحدة.

٤٦- وقال رأي آخر إنه يمكن اعتبار تقرير التنمية البشرية بمثابة قاعدة مشتركة للبيانات أيضاً. واقترح رئيس الجلسة أن يتم التوصل إلى حد أدنى من المؤشرات الواقعية التي تساعد الدول على جمع المعلومات، وأن توحد المنظمات نفسها وترسل إلى الدول استمارة واحدة أو اثنتين وليس عددا كبيرا يصعب المهمة على الدول ويجعلها في حيرة من أمرها. وقال أحد المشاركين إن الوثيقة الخاصة بقاعدة البيانات المشتركة (CCA) ، في حاجة إلى أن تأخذ شكلها النهائي من خلال مزيد من المناقشة والنظر بدلا من الاستعجال الى اتخاذ موقف قد لا يكون قابلا للاستمرار في نهاية المطاف.

٤٧- وبعد فترة استراحة، بدأت الجلسة المسائية، وعرض ممثل اليونيسيف الوثيقة E/ESCWA/STAT/1998/WG.3/4، التي تلقي الضوء على المجالات الثلاثة الرئيسية والمترابطة في برنامج اليونيسيف وسياسته، وهي تشمل أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل؛ وأحكام اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والأولويات التي يطرحها عام ٢٠٠٠ وما وراءه لتكوين رؤية مشتركة إزاء الطفل في القرن الحادي والعشرين. كما تقترح الورقة عددا من المؤشرات الإضافية، وتقترح اتخاذ إجراءات محددة تعزز أنشطة جمع البيانات وتحليلها.

٤٨- وأشار ممثل اليونيسيف إلى أن البيانات المجمعة (Agregated) لا توصل إلى التفاصيل الدقيقة في بعض الحالات، ولذلك لا بد أن تكون البيانات مفصلة (Disagregated). ولكي تكون البيانات مفيدة لا بد أن تكون منشورة على نطاق واسع وفي توقيت سليم، وأن تكون معروضة بطريقة واضحة يسهل معها فهمها. وفي نهاية العرض، اقترح ممثل اليونيسيف عدم الإسراع بالوصول إلى النتائج قبل النظر والدراسة الشاملة والمناقشة. وأعرب عن رأيه بأن الموضوع يحتاج إلى اجتماع آخر لتحديد ما يجب أن يدرج وما يجب ألا يدرج. وقال إنه يرى أن الاجتماع لم ينضج بعد (Not mature) ، لاتخاذ رأي سريع في ما هو مطلوب.

٤٩- ثم عُرضت ورقة أخرى عن لبنان هي E/ESCWA/STAT/1998/WG.3/9، تتناول واقع وآفاق الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية في هذا البلد. حيث تشير الوثيقة إلى أن سنوات الحرب الطويلة حالت دون توافر أية مؤشرات اجتماعية مبنية على أسس صحيحة. على أن الاستقرار الذي أعقب فترة الحرب أظهر الحاجة الملحة إلى المعلومات الإحصائية لتقييم الواقع ورسم السياسات الاجتماعية المطلوبة. وفي هذا السياق أعيد تنشيط إدارة الإحصاء المركزي في عام ١٩٩٤، التي ساعد جهدها على رسم صورة لواقع الحال في لبنان بعد الحرب.

٥٠- ومن خلال الأعمال المسحية التي قامت بها هذه الإدارة أمكن الحصول على كم من المعلومات، فأصبح من الممكن توفير جزء من المؤشرات المعتمدة من اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة وتتعلق بالفقر والاندماج الاجتماعي، وجزء من المؤشرات المتعلقة بالبطالة وحالة المرأة والرجل. وإن كانت إحصاءات السكان والتنمية لا تزال مشوبة ببعض النقص لأنها تنتج عن دراسات ديمغرافية مطولة لم يتسن القيام بها حتى الآن. هذا، وتعقد الورقة الأمل على أن يركز الاجتماع على اعتماد تسميات ومفاهيم موحدة يسهل معها عقد المقارنات في البلد الواحد وبين البلاد وبعضها.

٥١- ثم عرض ممثل الأردن الورقة E/ESCWA/STAT/1998/WG.3/17، عن الإحصاءات الاجتماعية في الأردن، فألقى الضوء على المشكلة الأساسية في هذا الصدد والتي يسببها سوء التنسيق أو انعدامه، بين دائرة الإحصاءات العامة، وهي الجهة المسؤولة عن العمل الإحصائي، وبين الجهات الأخرى التي قد توفر بيانات من جانبها فتتسبب في ازدواجية المصادر وتكرار الجهد. وأشار ممثل الأردن إلى عدد من المجالات الأساسية والمشاكل التي تستلزم التنسيق توخياً لدقة العمل الإحصائي وإحكامه.

٥٢- هذا، وتستعرض الورقة مجموعة من القضايا التي تستلزم التنسيق، منها ازدواجية جمع البيانات وتقديرها؛ وانخفاض مستوى الوعي الإحصائي وتأثيره على البيانات؛ وقلة الموارد المالية والبشرية المتوفرة لدائرة الإحصاء العامة؛ والحاجةإلى إجراء تعداد للسكان بالعينة ومسوح سنوية للبطالة؛ واختلاف المفاهيم، والتعاريف، والتصانيف، المستخدمة؛ والتأكيد على دور بنك المعلومات الإحصائي في دائرة الإحصاءات العامة كمصدر للوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية؛ والاحتياج المفاجئ للبيانات دون مهلة أو تخطيط مسبق.

٥٣- وفي أعقاب ذلك، جرت مناقشة قال فيها أحد المشاركين إنه يطالب المنظمات الدولية بأن تساعد الدول علىأداء المهام التي تطالب بها وإلا تكون الموارد التي تنفقها هذه المنظمات موارد ضائعة. وقال آخر إن تعدد مصادر البيانات يعد مشكلة، وإن المنظمات تطلب بيانات من الدول ولكن طلباتها توجه إلى أجهزة أخرى غير الأجهزة الإحصائية. ورأى أحد الحاضرين أن على المنظمات الدولية أن تحد من اللجوء إلى التقديرات ما دامت هناك مصادر رسمية للأرقام. وأعرب آخر عن رأيه بألا يُعتد بتقرير منظمات حقوق الإنسان إلا بالرجوع إلى مصادر الحدث في موقعه والتزام الحيدة والموضوعية.

٥٤- وأبدي عدد من الآراء الأخرى منها أن الحكم (Governance)، لا بد أن يمر من أدنى المستويات إلى قمة المجتمع؛ وأنه عند الحديث عن الصحة لا يكفي أن نتحدث عن السكان المتاحة لهم الرعاية الصحية، بل لا بد من مؤشر عن تكاليف الحصول على هذه الرعاية (Accessibility cost)؛ وأن تنظيم الأسرة لا يجب أن ينحصر في وسائل منع الحمل، ولابد من إضافة حالات الولادة غير المقصودة؛ وإضافة المهارة اليدوية إلى التعليم وتحسين مدلوله؛ وإضافة مؤشر عن النساء في مستويات الإدارة العليا؛ وأنه يوجد في موضوع البيئة مؤشر بسيط هو نسبة القمامة التي يعاد تدويرها والمصانع التي تعالجها.

٥٥- ومن بين الآراء التي أبديت أيضاً، أن المنطقة تتطور، ولا بد من استعراض المؤشرات في خلال سنتين، مثلاً، للوقوف على مدى صلاحيتها؛ وأن المؤشرات يجب أن تكون أكثر تفصيلاً؛ وأن الإسكوا يجب أن تقوم بدور أكبر في التنسيق بين تجارب الدول؛ وأن التركيز على نقص البيانات لا يجب أن يكون على حساب نقص آخر في دول المنطقة؛ وأن كم البيانات المتوفرة في بعض الدول أكبر بكثير من كم التحليلات المرافقة لها.

٥٦- وفي اليوم الأخير، عرضت ورقتان، إحداهما عن تنفيذ استراتيجية الصحة للجميع، وهي الورقة E/ESCWA/STAT/1998/WG.3/10، التي تستعرض تاريخ هذه الاستراتيجية بداية من عام ١٩٧٧ وعلى مدى العقدين التاليين، عندما فرضت الأحول الصحية المتردية على العالم أن يتجه نحو توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ كهدف اجتماعي رئيسي سواء على مستوى الحكومات أو المنظمات. وفي سبيل ذلك، وُضعت استراتيجيات وطنية، وإقليمية، واستراتيجية عالمية، وخطة عمل لتنفيذها، ومؤشرات لمتابعة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المنشودة.

٥٧- وفي هذا الصدد، تسعى الورقة إلى إلقاء الضوء على تقييم الاستراتيجيات الوطنية التي تستهدف تحقيق الصحة للجميع، ورصدها؛ ومتابعة كل الجوانب المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية العالمية، والإبلاغ عن مستوى نجاح هذا التنفيذ والمشكلات التي واجهته؛ وتمكين المختصين من إبلاغ اللجان الإقليمية عن مدى النجاح وعن المشكلات التي أعاقت تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية. كما تعيد التذكير بمفهوم الرصد والتقييم، وما يعتمدان عليه من عناصر ومؤشرات. على أن تهتدي الإجراءات التي تتخذها الدول لتوفير الصحة للجميع بهدفين هما (أ) أن تحتل الصحة مكان الصدارة في عملية التنمية البشرية، و(ب) إقامة نظم صحية تلبي احتياجات الناس.

٥٨- وبعد ذلك، تناول ممثل المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية، موضوع الإحصاءات والمؤشرات في بلاده على نحو ما جاء في الورقة E/ESCWA/STAT/1998/WG.3/19 والتي تعرض المصادر المختلفة للإحصاءات الاجتماعية ومنها التعدادات، ومسوح العينة، وسجلات الوزارات والمؤسسات. ومن خلال ذلك تتوفر في الجمهورية العربية السورية قاعدة عريقة، واسعة وغنية من بيانات الإحصاءات الاجتماعية التي تعطي صورة عن تطور الخصائص الاجتماعية للسكان خلال ٤٠ عاما سابقة.

٥٩- ويتضح من الورقة أن الجهات المختصة في الجمهورية العربية السورية اعتمدت مناهج في جمع الإحصاءات تتوافق مع التوصيات الصادرة عن المؤتمرات العالمية. ثم يقوم المكتب المركزي للإحصاء بدور أساسي في إعداد الأدلة والتصانيف المختلفة التي تتوافق مع التوصيات الدولية، وتعميمها على الجهات الرسمية في الدولة لاعتمادها، ومن ثم أدرجت البيانات التي تنسجم مع هذه التوصيات في استبيانات التعدادات السكانية والمسوح الديمغرافية بحيث أصبحت المؤشرات المستخلصة من هذه البيانات قابلة للمقارنة مع مثيلاتها في الدول الأخرى.

رابعاً- النتائج والتوصيات

٦٠- وبعد مختلف العروض التي شهدتها جلسات الاجتماع، أقر المشاركون تقديم التوصيات التالية:

ألف- توصيات للعمل الإقليمي بشأن المؤشرات

١- يلاحظ المجتمعون أن "المؤشرات الأساسية لقاعدة البيانات الوطنية المشتركة، المتصلة بأهداف المبادرات الدولية، تعكس الالتزامات التي قطعتها الدول على نفسها في إطار المؤتمرات العالمية، وأن هذه المجموعة مبنيّة على قائمة مؤشرات الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا، والقائمة الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي". ويوافق المجتمعون على أن تعتمد الدول أعضاء الإسكوا مجموعة المؤشرات الأساسية لقاعدة البيانات الوطنية المشتركة وأن تعمل على تنفيذها.

٢- تنشئ الإسكوا فريق عمل مشترك بين منظمات الأمم المتحدة للقيام بما يلي:

(أ) استعراض مجموعة المؤشرات الأساسية لقاعدة البيانات الوطنية المشتركة "لتحديد أية تعديلات قد تكون مطلوبة، ولمواجهة ما قد يكون بها من ثغرات".

(ب) المساهمة في وضع أدلة العمل بشأن جمع البيانات والتي يمكن استخدامها في إعداد المؤشرات، وتعريفاتها، وتحديد المصادر المناسبة للبيانات، وطرق الحساب والصيغ التي تستخدم، وما إلى ذلك.

(ج) توزيع أدلة العمل المذكورة على الدول أعضاء الإسكوا لإبداء الرأي فيها.

(د) تقديم الدعم الفني للدول أعضاء الإسكوا في مجال جمع البيانات وإعداد المؤشرات وكذا تصميم وتنفيذ برامج التدريب اللازمة في هذا المجال.

(هـ) تيسير تبادل الخبرات المتعلقة بتطوير الإحصاءات، وإعداد قائمة المؤشرات الأساسية لقاعدة البيانات الوطنية المشتركة، فيما بين الدول الأعضاء.

٣- تقوم الإسكوا، بالتعاون مع المنسق المقيم للأمم المتحدة في كل من الدول الأعضاء، بإنشاء قاعدة بيانات إقليمية وتحديثها بصورة دوريّة منتظمة.

٤- تقوم الإسكوا، بالتعاون مع المنسق المقيم للأمم المتحدة في كل من الدول الأعضاء، بإنشاء آلية لنشر المؤشرات من قاعدة البيانات الإقليمية عن طريق "الإنترنت" أو الأقراص المدمجة، وما إلى ذلك.

٥- تشجيع جهود الدول الأعضاء لإنشاء صفحات خاصة بها على "الإنترنت" لتبادل البيانات والمؤشرات بينها وكذلك تسهيل تبادل هذه البيانات مع المنظمات الدولية والإقليمية المختلفة، وفقاً للنظم والقواعد التي تقررها كل دولة.

٦- تعمل الإسكوا على تنسيق جهودها في مجال بناء المؤشرات الإقليمية مع مختلف المبادرات المتعلقة بإعداد وجمع هذه المؤشرات في الدول الأعضاء، وذلك من أجل تحقيق الاستخدام الأكفأ للمصادر الوطنية القائمة، وتجنّب التكرار.

٧- يؤكد المجتمعون على أهمية التنسيق بين مستخدمي الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية وبين منتجيها ضماناً لمراعاة احتياجات المستخدمين وآرائهم عند جمع ونشر المؤشرات على المستوى الإقليمي؛

باء- توصيات بشأن بعض المؤشرات المحدّدة

٨- مع الوعي الكامل بأن ما جاء في قاعدة البيانات الوطنية المشتركة لا يزال في دور التكوين، يوصي المشاركون بما يلي:

١- النظر في إمكانية إدراج المؤشرات التالية:

(أ) إعادة صياغة المؤشر الأول الوارد ضمن "المؤشرات الأساسية لقاعدة البيانات الوطنية المشتركة"، تحت بند "العمالة"، من "معدل المشاركة في قوة العمل" إلى "نسبة العمالة إلى السكان" بما يتفق مع مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا؛

(ب) أن يضاف، تحت بند "العمالة"، مؤشر ثالث هو "الأجور في مجال التصنيع". وهذا المؤشر يعرف بأنه "مؤشر على الأجور الحقيقية بالساعة للعاملين في قطاع التصنيع". فهو يقدّم معلومات عن تطوّر القوة الشرائية والأجور في قطاع هام من قطاعات الاقتصاد؛

(ج) أن يقوم الفريق العامل على إعداد مؤشرات قاعدة البيانات الوطنية المشتركة بالنظر في إمكانية إدراج مستوى استهلاك الأغذية الوطني، تحت بند "الأغذية والتغذية"، (نصيب الفرد من السعرات/البروتينات/الدهون) باعتباره مؤشراً أساسياً؛

٢- مراعاة ما يلي:

(أ) التأكيد على أهمية معالجة وتحليل بيانات الاستهلاك الغذائي من برنامج مسوح الأسر والدخل/الإنفاق الموجود حالياً، لتقديم تقدير عن توزيع استهلاك الأغذية. وهذه التقديرات، بالإضافة إلى التقديرات السنويّة لمتوسّط استهلاك الأغذية، تقدّم الأساس للتوصّل إلى عدد الذين لا يحصلون على غذاء كاف (الذين يعانون من قلة الأغذية). ويمكن استخدام هذا المؤشر في المتابعة المنتظمة لهدف قمّة الأغذية العالمية، وهو تخفيض عدد الذين يعانون من قلة الأغذية، بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠١٥؛

(ب) أن تقدم الفاو، إذا ما طلبت منها الدول ذلك، المساعدة الفنية بشأن المسح المشار إليه، وإعداد البيانات وتحليلها واستخراج المؤشرات المتعلقة بكافية الأغذية؛

(ج) أن مؤشرات قاعدة البيانات الوطنية المشتركة التي لا تزال في مرحلة التطوير وبصفة خاصة ما يتعلق منها بحقوق الإنسان والحكم، يجب أن تكون موضوعيّة، وقابلة للقياس، وقابلة للتطبيق على كل الدول.

المرفق الأول

قائمة بأسماء المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد حسين إبراهيم شخاترة
مدير مديرية التنمية البشرية
وزارة التخطيط
ص.ب.: ٥٥٥
عمان، الأردن
هاتف: ٤٦٤٤٣٨١ (٦-٩٦٢)
فاكس: ٤٦٤٩٣٤١ (٦-٩٦٢)
البريد الإلكتروني: hshakhatreh@mop.gov.jo

السيد فهد عبد الفتاح النجداوي
رئيس قسم الإحصاءات الحيويّة والاجتماعية
دائرة الإحصاءات العامة
ص.ب.: ٢٠١٥
عمان – الأردن
هاتف: ٤٦٢٤٣١٣
فاكس: ٤٦٢٤٣٥٩

الإمارات العربية المتحدة

السيد محمد احمد عبد العزيز السويدي
مدير الإدارة المركزية للإحصاء
وزارة التخطيط
ص.ب: ١١١١٣
دُبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٢٨٥٢١٩-٠٤
فاكس: ٢٧٥٦٤٢-٠٤

الجمهورية العربية السورية

السيد إبراهيم علي
مدير المكتب المركزي للإحصاء
المكتب المركزي للإحصاء
دمشق – سوريا
هاتف: ٣٣٣٠٩٧٥
فاكس: ٣٣٢٢٢٩٢

السيد محمد بسام السباعي
مدير التعاون العلمي والفني
هيئة تخطيط الدولة
هاتف: ٥١٢٢٠١٧/٥١٢٢٠١٩
فاكس: ٥١٢١٤١٥

سلطنة عمان

السيد علي بن محبوب بن حسن الرئيسي
مدير عام الإحصاءات الاجتماعية
ص.ب: ٨٨١ مسقط ١١٣
سلطنة عمان
هاتف: ٦٩٨٨٢٥-٩٦٨
فاكس: ٦٩٨٩٠٩-٩٦٨

السيدة شريفة بنت محمد المسكري
رئيسة قسم المعلومات والنشر
ص.ب: ٨٨١ مسقط ١١٣

سلطنة عمان
هاتف: ٦٠٤٢٨٥-٩٦٨
فاكس: ٦٩٨٤٦٧-٩٦٨
البريد الإلكتروني: modev@gto.net.om

دولة قطر

السيد محمد معيوف النعيمي
رئيس الجهاز المركزي للإحصاء
الجهاز المركزي للإحصاء
ص.ب: ٧٢٨٣
الدوحة – قطر
هاتف: ٤٩٧٢٢٢ – ٤٤٥٥٧٥
فاكس: ٤٤٥٥٧٣ (٩٧٤)

دولة قطر (تابع)
السيد احمد عبد الله النعيمي
رئيس شعبة الحسابات القومية
الجهاز المركزي للإحصاء
ص.ب: ٧٢٨٣
الدوحة – قطر
هاتف: ٤٩٧٣٥٨
فاكس: ٤٤٥٥٧٣ (٩٧٤)

دولة الكويت
السيد يحيى سليمان العقيلي
مدير إدارة الإحصاءات التجارية والزراعية
والخدمات الاجتماعية
وزارة التخطيط
الكويت
هاتف: ٢٤٢٧٥٧٤
فاكس: ٢٤٢٧٥٦٢

السيد احمد صادق احمد صادق محمد
مراقب إحصاءات الخدمات والنقل
وزارة التخطيط
الكويت
هاتف: ٢٤٣٧٠٥٦
فاكس: ٢٤٢٧٥٦٢

الجمهورية اللبنانية
السيد مروان حوري
مدير برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنموية
وزارة الشؤون الاجتماعية
بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان
بناية ستاركو – بيروت
هاتف: ٣٧٣٠٣٦ (١-٩٦١)
فاكس: ٣٧٣٠١٨ (١-٩٦١)

السيد أديب نعمة
مدير المشروع الوطني لتحسين أحوال المعيشة
وزارة الشؤون الاجتماعية – برنامج الأمم المتحدة الانمائي
هاتف: ٠١-٦٣٢٦٨٠-٩٦١
خليوي: ٠٣-٥٦٦٩٧٨-٩٦١
بريد الكتروني: ADIB.N@cyberia.net.lb

الآنسة نجوى نجيب يعقوب
إحصائية
إدارة الإحصاء المركزي
بناية التجارة والمال – القنطاري
بيروت – لبنان
هاتف: ٣٧٣١٦٧/٩ (١-٩٦١)
فاكس: ٣٧٣١٦١ (١-٩٦١)

جمهورية مصر العربية

السيد محمود محمد عبد الحي صلاح
مستشار وأستاذ الإقتصاد
معهد التخطيط القومي
طريق صلاح سالم، مدينة نصر، القاهرة – مصر
هاتف: ٢٠٢-٢٦٣٤٧٤٧
المنزل: ٢٠٢-٢٨٧٤٤٥١
فاكس: ٢٠٢-٢٦٣٤٧٤٧

السيد علي عبد الله الصواف
مدير عام الإدارة العامة للخدمات والإسكان
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
طريق صلاح سالم، مدينة نصر، القاهرة – مصر
هاتف: ٢٠٢-٢٤٠٦٤٩٦
فاكس: ٢٠٢-٤٠٢٤٠٩٩

الجمهورية اليمنية

السيد طه علي طاهر
مدير عام الفروع والوحدات الإحصائية
الجهاز المركزي للإحصاء
وزارة التخطيط
هاتف: ٩٦٧-١-٢٥٠٦١٥
فاكس: ٩٦٧-١-٢٥٠٦٦٤

باء- منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإقليمية والدولية

الأمانة العامة للأمم المتحدة – شعبة الإحصاء

السيدة غريس بدياكو
مستشار فني
٢ قصر الامم المتحدة، رقم دس٢ – ١٠٠١٧
نيويورك
هاتف: (٢١٢) ٩٦٣٦٧٧٧١
فاكس: (٢١٢) ٩٦٣١٩٤٠
البريد الاكتروني: bediako@un.org

منظمة اليونيسف

السيد نيمال هيتيرياتشي
محلل سياسات أقدم،
المكتب الإقليمي لمنظمة اليونيسف (الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا)
ص.ب. ٨٤٠٠٢٨ عمان – الأردن
هاتف: ٩٦٢-٦-٤٦٢٩٥٧١
فاكس: ٩٦٢-٦-٤٦٤٠٠٤٩
البريد الاكتروني: nhettiaratchy@unicef.org

السيدة لوسيا ألمي
مسؤولة تنسيق الرصد والتقييم، اليونيسف
بيت الأمم المتحدة – ساحة رياض الصلح
ص.ب. ٥٩٠٢ بيروت – لبنان
هاتف: ٩٦١-١-٩٨١٣٠١
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
البريد الاكتروني: lelmi@unicef.org

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

السيد معز دريد
منسق وحدة معلومات التنمية للدول العربية
بيت الأمم المتحدة – ساحة رياض الصلح
بيروت – لبنان
ص.ب. ١١-٣٢١٦
هاتف: ٩٦١-٣-٥٦٦٦٢٩
فاكس: ٩٦١-٣-٥٦٦٦٢٩
البريد الاكتروني: moez.doraid@undp.org.lb

مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة

السيد كريستيان دو كلارك
المسؤول بالوكالة
بيت الامم المتحدة – ساحة رياض الصلح
بيروت – لبنان
هاتف: ٩٦١-١-٩٨١٣٠١
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
البريدالاكتروني: christian.de.clercq@undp.org.lb

السيدة لميا المبيض
بيت الأمم المتحدة – ساحة رياض الصلح
بيروت – لبنان
هاتف: ٩٦١-١-٩٨١٣٠١
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
البريد الإلكتروني: lamia.el-moubayed@undp.org.lb

صندوق الأمم المتحدة للمرأة

الآنسة رندة حسين الحسيني
مدير المشروع
بيروت – لبنان
هاتف: ٩٦١-٣-٢٢٣٨٨٢
فاكس: ٩٦١-١-٨٦٧٩١٨
البريد الاكتروني: ihh@inco.com.lb
أو gender@inco.com.lb

السيد حسين سيد
مستشار إقليمي
مكتب فريق المساندة الفنية للدول العربية وأوروبا
ص.ب. ٨٣٠٨٢٤ عمان (١١١٨٣) الأردن
هاتف: ٥٥٣١٠٤٨-٥٥١٧٠٤٠ (٩٦٢-٦)
فاكس: ٥٥١٦٥٨٠ (٩٦٢-٦)
البريد الاكتروني: sayed@cstamman.org.jo

منظمة العمل الدولية

السيد فرهاد مهران
مدير مكتب الاحصاء
٤ شارع موريلون – ١٢١١ CH – جنيف ٢٢
هاتف: ٠٠٤١٢٢-٧٩٩٦٤٨٢
فاكس: ٠٠٤١٢٢-٧٩٩٦٩٥٧
البريد الاكتروني: mehran@ilo.org

منظمة التغذية والزراعة

السيد جورج مرنيز
موظف أقدم
Via delle Terme Di Caracalla
00100 Rome FAO Room C412 – Rome
٠٠١٠٠ روما منظمة الفاو غرفة رقم س٤١٢؟؟
هاتف: ٥٧٠٥٦٥٧٣ (٣٩-٠٦)
فاكس: ٥٧٠٥٥٦١٥ (٣٩-٠٦)
البريد الاكتروني: jorge.mernies@fao.org

منظمة اليونسكو

السيد فكتور بلة
مدير إقليمي، منظمة اليونسكو،
المكتب الاقليمي للتعليم في البلدان العربية
ص.ب. ٥٢٤٤ – بيروت – لبنان
هاتف: ٥/٨٥٠٠١٤-١-٩٦١
فاكس: ٨٢٤٨٥٤-١-٩٦١
البريد الاكتروني: v.billeh@unesco.org

منظمة الصحة العالمية

السيدة اليسار راضي

المنسق الطبي
مكتب منظمة الصحة العالمية
بناية ميموزا – الطابق الثاني
ص.ب. ٥٣٩١ بيروت – لبنان
هاتف: ٣٦٦٧٦٠/ ٣٦٠١٤٧-١-٩٦١
فاكس: ٣٦٠١٣٣-١-٩٦١
البريد الاكتروني: wholeb@inco.com.lb

جيم- مراكز بحوث وجامعات

اللجنة الوطنية اللبنانية لليونسكو

السيدة هالة سوبرة عيتاني
مساعدة الأمينة العامة
قصر اليونسكو
بيروت – لبنان
هاتف: ٧٩٠٤٩١ / ٧٨٦٦٨٢ -١-٩٦١
فاكس: ٧٨٦٦٥٦-١-٩٦١
البريد الإلكتروني: cnlu@cyberia.net.lb

مركز الدراسات والمشاريع الإنمائية

السيد رياض طبّارة
مدير عام ورئيس مجلس إدارة المركز
البريد الاكتروني: rtabarrah@compuserve.com

مؤسسة البحوث والإستشارات

السيد كمال حمدان
رئيس القسم الإقتصادي
شارع البيانوس – الروشة
تجاه فندق كارلتون – بناية الكارلتون
بيروت – لبنان
هاتف: ٨/٧٩٢٠٥٧-٨٠١١٠٨ (١-٩٦١)
فاكس: ٦٠٣٦٥٣-١-٩٦١
البريد الإلكتروني: cri@dm.net.lb

الجامعة الأمريكية في بيروت

السيد برم شاندرا ساكسينا
أستاذ ورئيس
دائرة الدراسات السكانية
الجامعة الأمريكية في بيروت
ص.ب. ٠٢٣٦-١١ بيروت – لبنان
هاتف: ٣٥٠٠٠٠-١-٩٦١ (٤٦٥٠)
فاكس: ٧٤٤٤٧٠-١-٩٦١
البريد الاكتروني: psaxena@aub.edu.lb

السيد اندرز كولشوتزكي
أستاذ مساعد
دائرة الدراسات السكانية
الجامعة الأمريكية في بيروت
ص.ب. ٠٢٣٦-١١ بيروت – لبنان

هاتف: ٣٥٠٠٠٠-١-٩٦١ (4656)
فاكس: ٧٤٤٤٧٠-١-٩٦١
البريد الاكتروني: andrzej@aub.edu.lb

السيدة لوسيا خواريز
بيروت – لبنان
البريد الاكتروني: andrzej@aub.edu.lb

الآنسة أمل قديح
باحث مساعد
الجامعة الأمريكية في بيروت
بيروت – لبنان
هاتف: ٨٣٤٧٥٥-١-٩٦١
٣٥٠٠٠٠-١-٩٦١
البريد الإلكتروني: ak03@aub.edu.lb

دال- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيد لبيب عبد النور
رئيس شعبة الإحصاء، الأسكوا
ص.ب.٨٥٧٥ – ١١
بيروت، لبنان
هاتف: ٩٨١٣٠١ (١-٩٦١)
فاكس: ٩٨١٥١٠ (١-٩٦١)
البريد الإلكتروني: abdunnur@un.org

السيد احمد حسين
إحصائي أول – شعبة الإحصاء، الأسكوا
ص.ب.٨٥٧٥ – ١١
بيروت، لبنان
هاتف: ٩٨١٣٠١ (١-٩٦١)
فاكس: ٩٨١٥١٠ (١-٩٦١)
البريد الاكتروني: hussein@un.org

السيدة زينة سنو
إحصائي مساعد، الأسكوا
ص.ب.٨٥٧٥ – ١١
بيروت، لبنان
هاتف: ٩٨١٣٠١ (١-٩٦١)
فاكس: ٩٨١٥١٠ (١-٩٦١)
البريد الإلكتروني: sinnoz.escwa@un.org

السيدة ندى جعفر
إحصائي مساعد، الأسكوا
ص.ب.٨٥٧٥ – ١١
بيروت، لبنان
هاتف: ٩٨١٣٠١ (١-٩٦١)
فاكس: ٩٨١٥١٠ (١-٩٦١)
البريد الإلكتروني: jefar.escwa@un.org

الآنسة ندين شعار
إحصائي مساعد، الأسكوا
ص.ب.٨٥٧٥ – ١١
بيروت، لبنان
هاتف: ٩٨١٣٠١ (١-٩٦١)
فاكس: ٩٨١٥١٠ (١-٩٦١)
البريد الإلكتروني: shaar.escwa@un.org

الآنسة رنا طاهر
إحصائي مساعد، الأسكوا
ص.ب.٨٥٧٥ – ١١
بيروت، لبنان
هاتف: ٩٨١٣٠١ (١-٩٦١)
فاكس: ٩٨١٥١٠ (١-٩٦١)

المرفق الثاني

تنظيم الأعمال

الثلاثاء ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

٨ر٣٠ – ٩ر٠٠	تسجيل المشاركين
٩ر٠٠ – ٩ر٣٠	الجلسة الافتتاحية
٩ر٣٠ – ١٠ر٠٠	استراحة

الجلسة الصباحية — رئيس الجلسة: السيد لبيب عبدالنور

١٠ر٠٠ – ١٠ر٣٠	انتخاب المقرر اعتماد جدول الأعمال وأمور تنظيمية أخرى
١٠ر٣٠ – ١٠ر٥٠	أهداف الاجتماع ومجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا
١٠ر٥٠ – ١١ر١٠	أثار مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية على قياس الفقر
١١ر١٠ – ١١ر٣٠	تجربة الأردن في مجال قياس الفقر
١١ر٣٠ – ١٢ر٣٠	مناقشة
١٢ر٣٠ – ١٢ر٥٠	استراحة

الجلسة المسائية — رئيس الجلسة: السيد كمال حمدان

١٢ر٥٠ – ١٣ر١٠	التقديرات الإقليمية والدولية للعمالة والبطالة
١٣ر١٠ – ١٣ر٣٠	المؤشرات الاجتماعية المستخدمة في مصر في مجال مراقبة وتقييم التقدم في مجال التنمية الاجتماعية
١٣ر٣٠ – ١٣ر٥٠	قاعدة البيانات الوطنية وإعداد تقرير التنمية البشرية في مصر
١٣ر٥٠ – ١٤ر٥٠	مناقشة

الاربعاء ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

الجلسة الصباحية الأولى — رئيس الجلسة

٨ر٣٠ – ٨ر٥٠	التعليم للجميع: تقييم عام ٢٠٠٠
٨ر٥٠ – ٩ر١٠	عمل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) على مؤشرات وضع الأغذية والتغذية
٩ر١٠ – ٩ر٣٠	نظام المعلومات الاجتماعية في سلطنة عُمان
٩ر٣٠ – ١٠ر٣٠	مناقشة
١٠ر٣٠ – ١٠ر٥٠	استراحة

UNESCWA LIBRARY
20014394

الجلسة الصباحية الثانية — رئيس الجلسة: السيد رياض طبارة

١٠ر٥٠ – ١١ر١٠	مؤشرات المساواة بين المرأة والرجل، العمل المضطلع به في الوقت الحاضر

الاربعاء ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ (تابع)

١٠ر١١ - ٣٠ر١١	المؤشرات الخاصة بالمتابعة والتقويم في مجالات السكان والتنمية: تجربة صندوق الأمم المتحدة للسكان
٣٠ر١١ - ٥٠ر١١	المؤشرات التفصيلية والمختصرة - مقارنات وملاحظات (تجربة لبنان)
٥٠ر١١ - ٥٠ر١٢	مناقشة
٥٠ر١٢ - ١٠ر١٣	استراحة

الجلسة المسائية — رئيس الجلسة

١٠ر١٣ - ٣٠ر١٣	دمج مؤشرات أولويات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف): أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقضايا ناشئة فيما يتعلق بمجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا
٣٠ر١٣ - ٥٠ر١٣	الاحصاءات والمؤشرات الاجتماعية في لبنان: وقائع واتجاهات
٥٠ر١٣ - ١٠ر١٤	الاحصاءات الاجتماعية في الأردن
١٠ر١٤ - ١٠ر١٥	مناقشة

الخميس ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

الجلسة الصباحية — رئيس الجلسة

٣٠ر٨ - ٥٠ر٨	لمحة عن مؤشرات رصد وتقييم تنفيذ استراتيجية الصحة للجميع
٥٠ر٨ - ١٠ر٩	التقرير الوطني الفلسطيني عن المؤشرات الاجتماعية
١٠ر٩ - ٣٠ر٩	الاحصاءات والمؤشرات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية
٣٠ر٩ - ٣٠ر١٠	مناقشة
٣٠ر١٠ - ٠٠ر١١	استراحة

الجلسة المسائية — رئيس الجلسة

٠٠ر١١ - ٠٠ر١٣	الاستنتاجات والتوصيات
٠٠ر١٣ - ٣٠ر١٣	استراحة
٣٠ر١٣ - ٠٠ر١٥	اعتماد التقرير